السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأخوة الأعزاء

تبذل وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي جهود دائمة لتطوير وتحديث أعمالها لتتواكب مع المتطلبات العالمية، وتعتبر قضية الأستخدام غير المسئول للمبيدات أحد أهم المحاور الرئيسية التي نعاني منها في منظومة الممارسات الزراعية الجيدة لزيادة الأنتاج الزراعي.

لا تقتصر الآثار السلبية للأستخدام غير المسئول للمبيدات على صحة وسلامة القائم بالتطبيق والمخالطين له بل، تتعداه إلى التربة الزراعية والبيئة، وتمتد لأرتفاع مستويات متبقيات المبيدات على المحاصيل الزراعية عن الحدود المسموح بها، ومن ثم الأضرار بتصدير المنتجات المصرية ذات السمعه الطيبة عالمياً.

ولمواجهة الأستخدام غير المسئول للمبيدات كان لابد من تحديد المحاور والمسارات التي ينبغي تفعيلها والسير فيها، لبناء منظومة متكاملة لتوفير عوامل السلامة والآمان لجميع المحاصيل والمنتجات الزراعية، حيث ينبغي أن تخضع المحاصيل والمنتجات الزراعية سواء المستوردة أو المنتجة محلياً لبرامج رصد وتدقيق وفحص، للتأكد من إتباع المعايير والمتطلبات العالمية والممارسات الأنتاجية المناسبة والكفيلة بخفض معدلات متبقيات المبيدات عند مستويات أدنى من الحدود القصوى المصرح بها.

تتطلب سلامة الأغذية بذل جهود مشتركة من الجهات الحكومية والدولية المعنيه وفي مقدمتها الأمم المتحدة والمنظمات التابعه لها .

لإنشاء نظام وطني لتقصي ورصد متبقيات المبيدات في الأغذية في مصر يلزم التحرك في ثلاثة إتجاهات متوازية:

- وضع نظام جيد وفق الطرق المتفق عليها عالمياً لسحب العينات من الأسواق المحلية والأغذية المصدرة والمستوردة.
- تحليل متبقيات المبيدات في الأغذية وذلك في المعامل المعتمدة المؤهلة ذات الكفاءة في هذا المجال.
- إدارة نتائج تحليل العينات بمعرفة متخصصين أكفاء للتعرف من خلالها على نقاط الضعف ونوعيته والتعرف على مستويات تواجد متبقيات المبيدات على المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية في مختلف المحافظات المصرية، وأيضاً في الصادرات والواردات والتعرف على مسببات التعدي على الحدود القصوى للمبيدات، ومن ثم معالجة أسباب التعدي إن وجد من خلال توجيه برامج التدريب والتوعية والإرشاد، وتقليل أو تقييد إستخدامات بعض المبيدات، وتقديم تقارير علمية موثقة تهدف لحماية المستهلك بشفافية، والرد على الحملات الأعلامية غير المبررة والتي تثير البلبلة لدى الرأي العام.

ومما لا شك فيه أن وجود نظام لرصد متبقيات المبيدات في الأسواق المحلية يبين مدى أهتمام الدولة بعلاج المشاكل حال وجودها، والحفاظ على صحة المواطن المصري وبيئته فضلاً عن خلق الثقة لدى المستوردين للمنتجات الزراعية المصرية. وحتى تستكمل منظومة التعامل الرشيد مع المبيدات كان لزاماً علينا أن نواجه مشكلة الأستخدام غير المسئول المبيدات على مستوى القرى في جميع محافظات مصر، وذلك بتوفير الكوادر البشرية القادرة على تطبيق وتنفيذ مكافحة الآفات وفق التوصيات والتوجهات والتعليمات، بما يضمن تحقيق أقصى أستفادة ممكنة من المبيدات كمستلزم زراعي ضروري لزيادة الأنتاجية الزراعية، مع تجنب أضرارها على الصحة والبيئة.

وكان علينا إيجاد مهنة زراعية جديدة وهي مهنة "مطبق مبيدات معتمد"، ونسعى ألا يقوم بإستخدام المبيد إلا شخص مدرب ومؤهل ولديه القدرة على تنفيذ التوصيات والتوجيهات.. يحمى نفسه ومن حوله وبيئته من أية أضرار جانبية لأستخدام المبيدات.

تستهدف وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي تأهيل خمسون ألف شاب من حملة المؤهلات المتوسطة، وبما يوفر فرص عمل ودخل مناسب لهم. وتم بالفعل بدء البرامج التدريبية وإعداد المدربين الرئيسين من الباحثين بالمعاهد البحثية المختصة.

إن ما تم تحقيقه حتى الآن ما هي إلا خطوات تتبعها أخرى نحو التنمية الزراعية المستدامة في إطار بيئة صحية سليمة. ولا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة مبيدات الآفات الزراعية والمعاهد البحثية المختصة بمركز البحوث الزراعية وكل العاملين بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي.

كما لا يسعني إلا أن أُشيد بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنفيذ مشروع مبادرة التجارة الخضراء التابع لوزارة التجارة والصناعه وذلك في إطار الأتفاقية المصرية الإيطالية التي تهدف لتطوير القطاع الزراعي المصري.

متمنياً من الله عز وجل أن يكلل كل الجهود لما فيه مصلحة مصرنا الغالية بالتوفيق والسداد.

والله ولي التوفيق،،،